OCHA

النشرة الإنسانية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

العدد رقم ٢ - مايو (آيار) - يونيو (حزيران) ٢٠١٢

في هذا العدد

سوريا والمستجدات الإنسانية صفحة ١
الأوضاع المتدهورة في اليمن صفحة ٣
التحديات الباقية في ليبيا صفحة ٥
نشرة التمويل الإنساني الإقليمي صفحة ٧
إجتماع المجموعة المشتركة بين الوكالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صفحة ٨

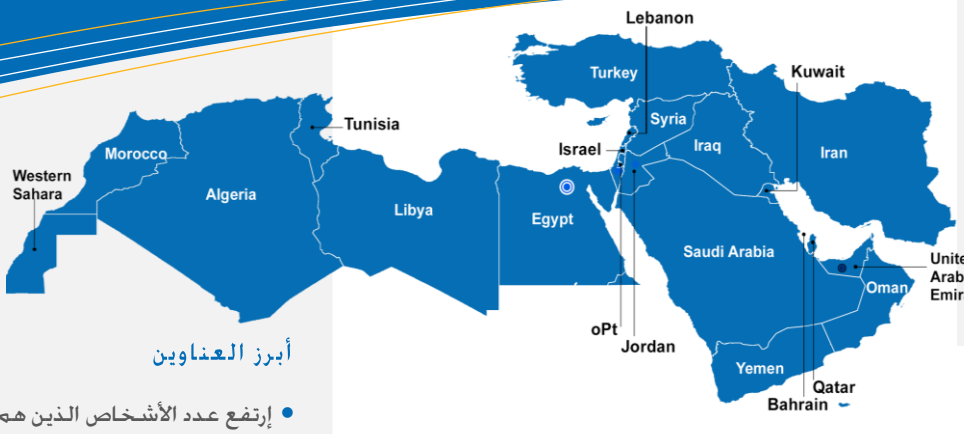

سوريا: تزايد الإحتياجات وتدهور الوضع الأمني

تشهد الأوضاع الإنسانية داخل سوريا تدهورا مستمرا. وفي غضون شهرين، إرتفع عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للمساعدات من ١ إلى ١,٥ مليون شخص. ويأتي هذا نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في أجزاء كثيرة من البلاد. وقد دفعت المواجهات والخدمات المعطلة المزيد من الناس على مغادرة منازلهم. ويقيم النازحون بشكل رئيسي مع أقاربهم وأصدقائهم أو يحتلون المباني العامة مثل المدارس. وهناك مخاوف من أن آليات التكيف للمجتمعات المحلية المضيفة والموارد المحلية والبنية التحتية آخذة في الأنخفاض. وتتأثر أيضا سبل كسب الرزق في المناطق الريفية مع زيادة أسعار المواد الغذائية، كما ان نقص فرص الحصول على وقود الديزل يعيق محصول القمح.

يتعين تعزيز ورفع مستوى المعونات في سوريا بما يتناسب مع الإحتياجات المتزايدة. الصورة: ابراهيم الملا / الهلال الأحمر العربي السوري.

على الرغم من التحديات الأمنية، تم رفع مستويات الإستجابة الإنسانية

في ٥ يونيو/حزيران، تم التوصل الى إتفاق مع الحكومة السورية بشأن زيادة وجود العاملين في المجال الإنساني وتوسيع نطاق الأنشطة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا. ومن ثم، فإن وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تقوم حاليا بمساعدة اللاجئين العراقيين في سبيلها إلى توسيع نطاق عملياتها من خلال التعاون الوثيق مع الهلال الأحمر العربي السوري، كما أنها - جنبا إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة - بصدد الدخول في شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وبالفعل، قامت منظمات دولية غير حكومية بتوزيع لوازم النظافة الصحية والمساعدات الطبية ولوازم أخرى أساسية في مناطق مختلفة. وقد ضاعف برنامج الأغذية العالمي مساعداته الغذائية منذ شهر ابريل/نيسان. وفي يونيو/حزيران، تلقى ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ شخص مساعدات. وفي يوليو/ تموز سيرتفع عدد المتلقين إلى ٨٥٠,٠٠٠. وفي حين انه سيتم تغطية جميع المحافظات السورية، سيذهب الجزء الأكبر من المساعدات إلى ادلب وحمص ودمشق وضواحيها. وقد قامت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدعم الهلال الأحمر العربي السوري في توزيع المساعدات الغذائية وكذلك المواد غير الغذائية وذلك بهدف الوصول إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص. وتمشيا مع التقييم الخاص بالصحة، قامت وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر - بالتنسيق مع وزارة الصحة السورية - بتسليم معدات جراحية إلى المستشفيات، وتقوم بتشغيل عيادات صحية متنقلة وتوفير مواد غذاية

أبرز العناوين

- إرتفع عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للمساعدات من ١ إلى ١,٥ مليون شخص. وعلى الرغم من استمرار إنعدام الأمن، تمكنت الوكالات الإنسانية من زيادة ورفع مستوى المساعدات.
- تدهورت أوضاع الأمن الغذائي في اليمن بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٩. الأطفال هم الأكثر تضررا، وندرة المياه زادت من تأزم الوضع.
- لا تزال هناك تحديات إنسانية في ليبيا تتعلق بالنازحين والمهاجرين، والذخائر غير المنفجرة واستمرار إنعدام الأمن في أجزاء من البلاد.

التمويل

- جري تمويل النداءات الموحدة والعاجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٣٤٪ ، وهناك طلبات للتمويل إضافية يبلغ مجموعها أكثر من ١,٢ مليار دولار أمريكي.
- ساهمت سبع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنداءات خلال عام ٢٠١٢. وبلغ مجموع ما ساهموا به ٤٣ مليون دولار أمريكي. وتأتي الصومال ولبنان والأردن وأفغانستان في الصدارة بالنسبة لأكبر البلدان المتلقية.

تكميلية لأولئك المعرضين لخطر سوء التغذية. كما تم توفير التعليم والدعم النفسي والاجتماعي لآلاف الأطفال وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.

الإستجابة الإقليمية

على الصعيد الإقليمي، تفيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ من اللاجئين السوريين مسجلين في دول العراق والأردن ولبنان وتركيا المجاورة (اعتبارا من يوليو ٢٠١١). وتسعى الخطة الإقليمية للإستجابة للاجئين إلى تلقي ١٩٣ مليون دولار أمريكي لمساعدة العدد المتوقع من اللاجئين الذي يصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ خلال النصف الثاني من هذا العام. وقد تم تمويلها حتى الآن بنسبة ٢٦%.

١٠٠,٣١٦ لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

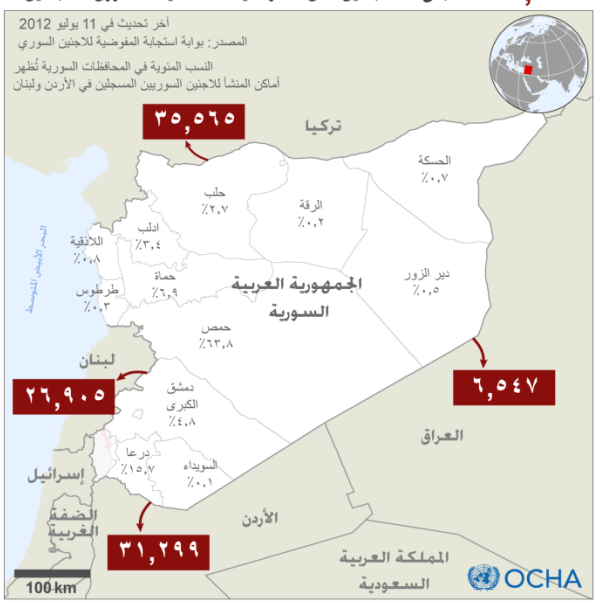

الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني إقرارا أو قبولا رسميا من قبل الأمم المتحدة.

يتم إستضافة معظم اللاجئين السوريين في تركيا والعراق في المخيمات. وفي الأردن ولبنان، يبحث معظمهم عن المأوى والدعم من المجتمعات المضيفة.

وفي العراق، يعيش معظم السوريين والذين تقدم إليهم المساعدة ويبلغ عددهم حوالي ٦,٥٠٠ شخص في ثلاثة مخيمات في المنطقة الكردية. وتشير السلطات إلى أن ٧,٠٠٠ مواطن سوري عبروا الحدود منذ فبراير/شباط ٢٠١٢ وتسجل المفوضية حوالي ١٠٠٠ وافد جديد في كل شهر. وفي تركيا، تم تسجيل ٣٥,٥٦٥ لاجيء سوري اعتبارا من ٥ يوليو/تموز. وهم يعيشون بشكل رئيسي في سبعة مخيمات في المحافظات الحدودية المتاخمة لسوريا، حيث تقدم لهم المساعدات من قبل الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي. وتشير التقارير الإعلامية إلى البناء الوشيك لمعسكر إضافي يسع حوالي ١٠,٠٠٠ لاجئ في أكاكالي، نظرا لإرتفاع العدد الإجمالي للاجئين السوريين بنسبة ٤٤% في الأسابيع الستة الماضية.

هناك زيادة سريعة في عدد اللاجئين السوريين الذين يدخلون الأردن، ويتجاوز عددهم الـ ٣٠,٠٠٠.

وفي الأردن، تم تسجيل عدد ٣١,٢٩٩ لاجيء سوري يعيشون بشكل رئيسي مع أسر مضيفة في مدن العاصمة والرمثا والمفرق وإربد والزرقاء ومعان وأقلية منهم يعيشون في مرافق العبور بالقرب من الحدود. وشهد معدل وصول زيادة مفاجئة وسريعة خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو/حزيران ومطلع يوليو/تموز. والجدير بالذكر أن معظم القادمين أتوا من مدينة درعا في جنوب سوريا. وقد وضعت الزيادة في عدد الوافدين ضغوطا شديدة على القدرة الاستيعابية لمواقع اللاجئين. ومن ثم، يجري النظر في مواقع بديلة وهناك تقارير تفيد بأنه يتم حاليا بناء مخيم للاجئين بالقرب من مدينة المفرق على الحدود الشمالية للبلاد.

يستضيف لبنان ٢٦,٩٠٥ لاجئا مسجلا، وهوعدد يمثل أكثر من ربع المجموع الكلي للاجئين. يقيم معظم اللاجئين مع المجتمعات المضيفة في ظل ظروف صعبة وبعضهم يقيمون في منازل مهدمة مع عائلات نازحة أخرى. وقد تم وضع بعض الخيام في المناطق القريبة من الحدود السورية لإستقبال وافدين جدد. ويعد الطعام الأولوية القصوى بالنسبة للاجئين. وقد بدأ برنامج الأغذية العالمي مشروع القسائم الغذائية في وادي البقاع بلبنان. ويتيح المشروع للناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية شراء احتياجاتهم الغذائية بما في ذلك السلع الطازجة من المتاجر المحلية. سيصل المشروع إلى ٢٧,٠٠٠ لاجيء وسيتم توسيعه ليصل إلى ما مجموعه ٤٠,٠٠٠ شخص قبل نهاية هذا العام.

يعيش أكثر من نصف عدد اللاجئين المسجلين في شمال لبنان، الأقرب إلى مناطق النزاع في حمص وحماة وادلب. ويقطن الكثير منهم في طرابلس، المدينة الثانية في لبنان، وفي منطقة شمال عكار. في النصف الأول من شهر يونيو/حزيران ، عطلت حوادث أمنية وقعت في المنطقة أنشطة المعونة المقررة، حيث لم يتمكن عدد من العاملين في الاغاثة من الوصول إلى المواقع الميدانية. وعلى الرغم من ذلك، مع استقرار الوضع الأمني في نهاية يونيو/حزيران، عادت الأمور إلى طبيعتها وإستؤنفت أنشطة التوزيع المركزية للمواد الغذائية وغير الغذائية.

اليمن: أزمة إنسانية متدهورة

مع استقرار الوضع الأمني في شمال لبنان، إستؤنفت أنشطة المعونة

إن أوضاع إنعدام الأمن الغذائي في اليمن آخذة في الإزدياد بشكل كبير، وتعرض الملايين من الأشخاص للخطر. الأطفال هم إحدى الفئات الأكثر تضررا من هذه الأزمة، حيث تصل معدلات سوء التغذية بينهم إلى مستويات تنذر بالخطر وتتعدى عتبات الطوارئ المعترف بها دوليا. وعلى الرغم من القيود الأمنية وتلك المرتبطة بالقدرة على الوصول، فإن هناك حاجة ملحة لإتخاذ إجراءات عاجلة لرفع مستوى الإستجابة الإنسانية وتعديل مسار الأزمة الإنسانية المتدهورة.

انخفاض ملحوظ في الأمن الغذائي

يعاني ما يقرب من نصف عدد سكان اليمن من عدم وجود ما يكفي من الغذاء لإطعام أنفسهم وكثير منهم يشترون الطعام عن طريق الائتمان من أجل التكيف مع الوضع.

يعاني عشرة ملايين من اليمنيين، أي ما يقرب من نصف عدد السكان، من شح المواد الغذائية الكافية للطعام. كما يعاني أكثر من خمسة ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو ما يعني أنهم ليسوا قادرون على إنتاج أو شراء المواد الغذائية اليومية التي يحتاجون إليها وغالبا ما يضطرون إلى تفويت وجبات الطعام، أو تقليص حجم الوجبة أو يبيتون جوعى. ويواجه عدد متساو من الناس انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل، وهم معرضون لخطر أن يعانوا أيضا بشدة من انعدام الأمن الغذائي حيث أن أسعار المواد الغذائية والوقود آخذة في الإرتفاع مع تفاقم الصراع. تلك هي النتائج المنذرة بالخطر التي توصل إليها المسح الشامل للأمن الغذائي (CFSS) والذي نشر مؤخرا من قبل برنامج الغذاء العالمي (WFP).[1]

والنتائج التي توصلت إليها الدراسة مثيرة للقلق بشكل خاص حيث أنها تظهر تدهورا واضحا في مجال الأمن الغذائي على مدى العامين الماضيين. فمنذ عام ٢٠٠٩، زاد عدد السكان الذين يعانون إنعدام الأمن الغذائي بنسبة تزيد على ٤٠ في المئة، مع إرتفاع مفاجيء قدره ٨٧ في المائة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويعاني الكثيرون من قلة أو عدم القدرة على الحصول على غذاء كاف ويتبعون نظاما غذائيا فقيرا أو هزيلا مقارنة بالمعايير الدولية.

معدلات إنتشار إنعدام الأمن الغذائي

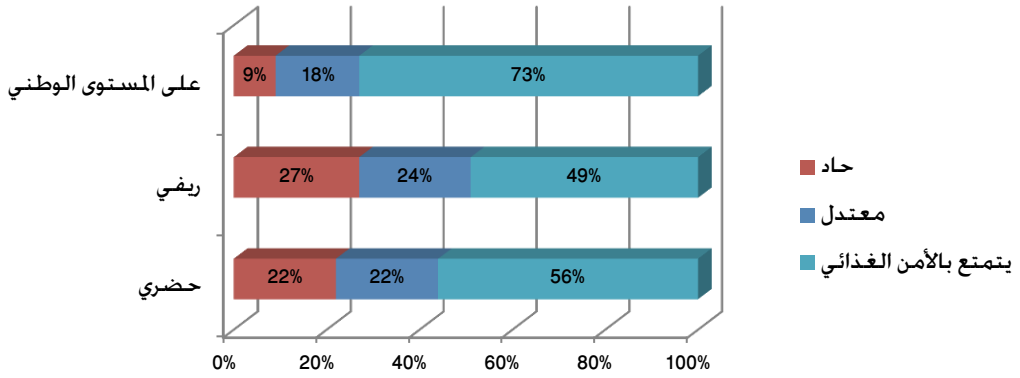

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، مسح الأمن الغذائي الشامل

يعتمد الأمن الغذائي على ثلاثة عوامل رئيسية هي: توافر ما يكفي من المواد الغذائية، إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية وإستخدام الغذاء في محله. وجميع هذه العوامل مقيدة في الوقت الراهن في اليمن.

وترجع الزيادة في انعدام الأمن الغذائي جزئيا إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، والتي تعتبر اليمن عرضة لها بسبب اعتمادها على الأسواق الدولية لتوريد المواد الغذائية. وعلاوة على ذلك، أدى نقص التنمية المزمن وحالة إنعدام الأمن وعدم الإستقرار السياسي المتواصل إلى تفاقم الأوضاع. ومن المرجح أن تستمر هذه الأوضاع في الشهور القادمة. والمناطق الريفية هي الأكثر تضررا، حيث يعاني ٥١ في المائة من سكان الريف من إنعدام الأمن الغذائي، مقارنة بـ ٢٧ في المائة في المناطق الحضرية . وتعتبر الأسر الصغيرة، والأسر التي ترأسها نساء، والأسر من غير المتعلمين والأسر التي تعتمد على الدعم والعمل المأجور الزراعي هي الأكثر عرضة للخطر.

ومن أجل التأقلم، يلجأ كثير من اليمنيين إلى شراء المواد الغذائية عن طريق الائتمان. في المتوسط يتم شراء ربع المواد الغذائية بهذه الطريقة بنسب مرتفعة تصل إلى ٤٠ في المائة في بعض المناطق الريفية. ولدى نصف الأسر تقريبا التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي ديون على وجه التحديد لشراء الطعام. وهذا يحدث في بلد يعيش ٤٢ في المائة من سكانه تحت خط الفقر طبقا للمعايير الوطنية وتصل نسبة البطالة بين شبابه الى ٥٣ في المائة. نتيجة لذلك، يعد إرتفاع أسعار المواد الغذائية هو الشغل الشاغل لنسبة ٩٠ في المائة من السكان.

الأطفال هم الفئة الأكثر معاناة

أصبح سوء التغذية السبب الأوحد الرئيسي الكامن وراء وفيات الأطفال. وبدون إتخاذ إجراءات فورية، يصبح ما يقدر بـ ٣٠٠,٠٠٠ من الأطفال عرضة لخطر الموت.

الأطفال هم الأكثر تضررا من هذه الأزمة الغذائية. ويعاني حوالي ٤٧ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن بينما يعاني نحو ١٣ في المائة منهم من سوء التغذية الحاد. يعيق نقص التغذية النمو البدني والعقلي للأطفال اليمنيين، حيث يعاني ٥٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من وقف النمو.

وقد سلط المسح الشامل للأمن الغذائي الضوء على المستوى المنخفض بشدة للرضاعة الطبيعية، مع إستفادة ثلث الأطفال فقط بين ٦-٢٣ شهرا من الرضاعة الطبيعية وإستهلاكهم لما لا يقل عن عنصر واحد غير الرضاعة من المواد الغذائية. ونحو ٨٠ في المائة من الأطفال في اليمن لا يستهلكون الحد الأدنى من التنوع الغذائي (الكم اليومي من البروتين الحيواني، أو مكملات الحديد وفيتامين أ) الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية واليونيسيف.

سوء التغذية لدى الأطفال حسب الفئة العمرية

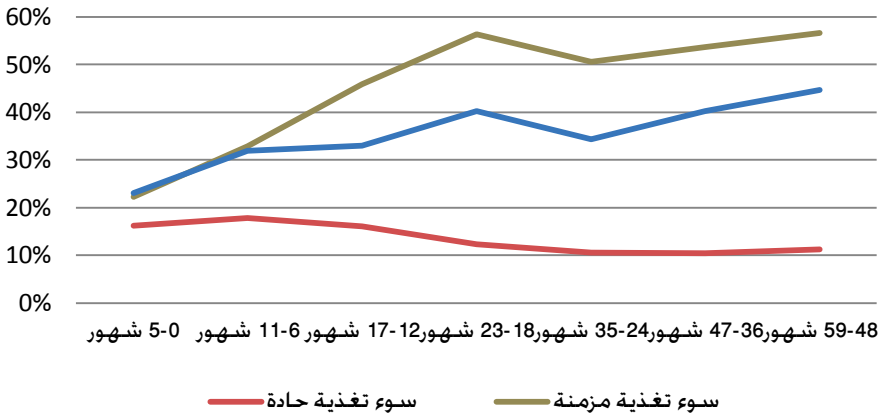

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، مسح الأمن الغذائي الشامل

والجدير بالذكر أن سوء التغذية قد بات السبب الرئيسي الكامن وراء وفيات الأطفال، حيث أن معدلاته أصبحت أعلى بكثير من عتبة الطوارئ الدولية. وبدون اتخاذ إجراءات فورية، فإن حوالي ٣٠٠,٠٠٠ طفلا معرضون لخطر الموت.

المياه: حالة طارئة مثيرة للقلق

لا يحصل أكثر من نصف سكان اليمن على مياه نظيفة أو خدمات الصرف الصحي الملائمة.

وما يزيد الأمر تعقيدا ويفاقم الوضع أن موارد اليمن من المياة تعتبر من الأقل وفرة في العالم. والبلاد تعاني من قلة الأمطار (١٦٧ ملم سنويا)، وليس لديها أي سدود، أو مخازن لحصد وتخزين المياه. وفي المتوسط، يتوفر لدى كل شخص ١٤٠ مترا مكعبا من المياه سنويا (مقارنة بمتوسط قدره ١٠٠٠ متر مكعب لكل شخص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ويستخدم ٩٠ في المائة من المياه في الزراعة، ويذهب ما يقرب من الثلث نحو إنتاج القات". وقد أظهر مسح أجري هذا العام أن ٣٠ في المائة من شبكات المياه لا تعمل، ويرجع هذا إلى إستنزاف موارد المياه وموارد الطاقة المعطلة و/أو نقص الموارد المعنية بالصيانة. ونتيجة لذلك، يعاني أكثر من نصف سكان اليمن من عدم الحصول على مياه نظيفة أو خدمات الصرف الصحي الملائمة.

سبل المضي قدما

يجب معالجة حالتي الطوارىء الملحة من إنعدام أمن غذائي ومياه بشكل عاجل، فضلا عن تقديم الدعم المستمر لإحتياجات الأشخاص النازحين في البلاد داخليا واللاجئين ومجتمعاتهم المضيفة. بيد أن من أهم العوامل المقيدة تكمن في المستويات العالية من إنعدام الأمن وما يترتب على ذلك من إنعدام قدرة وصول المساعدات الإنسانية. وفي عام ٢٠١٢، كانت هناك أكثر من ثمان هجمات ضد العاملين بالإغاثة ولا تزال قدرة الوصول إلى مناطق عديدة من البلاد محدودة بسبب الصراع المسلح الدائر.[٢] مع ذلك، فإن المجتمع الإنساني الدولي في سبيله إلى إيجاد سبل للتغلب على هذه التحديات. وقد أقيمت شراكات مع المنظمات غير الحكومية اليمنية وهناك جهود تبذل للتواصل مع العديد من هيئات الإغاثة بهدف بناء قدرات تلك المنظمات. وقد أصبح العمل مع الجهات المحلية إستراتيجية رئيسية للوصول إلى مناطق غير آمنة التي تشهد إحتياجات إنسانية حرجة. في الواقع، فإن الوجود الإنساني في البلاد آخذ في الإزدياد. وهناك الآن ٢١ وكالة أممية يعمل بها حوالي ٨٠٠ من الموظفين الدوليين والوطنيين. وقد أظهرت نشرة غير رسمية من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك ما مجموعه ٦٠ من الوكالات الدولية تستجيب بنشاط للأزمة الإنسانية في البلاد. وخلال الأشهر الستة الماضية، زاد العاملون في المجال الإنساني الدولي بنسبة ٥٥ في المائة والموظفون الوطنيون بنسبة ٤٤ في المائة.

أصبح العمل مع الجهات المحلية في اليمن إستراتيجية رئيسية للوصول إلى مناطق غير آمنة تعاني الإحتياجات الإنسانية الحرجة.

ويتطلب الحفاظ على هذا الوجود والإستجابة الفعالة لحالات الطوارئ المتزايدة والمعنية بالغذاء والمياه الإلتزام المتواصل من الجهات المانحة. وعلى سبيل المثال، تم تمويل قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بنسبة ٢٠ في المائة فقط، الأمر الذي يؤدي إلى خيارات صعبة بالنسبة للجانب الذي يركز فيه القطاع أنشطته. والجدير بالذكر أن الوضع أفضل بالنسبة لقطاع الأغذية والزراعة (تم تمويل ٧١% مع نهاية شهر مايو/آيار ٢٠١٢)، على الرغم من ان متطلبات قطاع التغذية مولت بنسبة ٣٤ في المائة فقط. وفي المجموع، جرى تمويل خطة الإستجابة الإنسانية بنسبة ٤٨ في المائة. وتطلب وكالات المعونة مبلغا إضافيا يبلغ ٢٤٨ مليون دولار أمريكي لتلبية الإحتياجات الإنسانية الأكثر حدة. وفي نفس الوقت، أجريت تقييمات جديدة تجعل من الضروري زيادة مجموع التمويل المطلوب، وبالتالي إتسعت الفجوة التمويلية بقدر أكبر في أعقاب المراجعة نصف السنوية الأخيرة لخطة الإستجابة الإنسانية الخاصة باليمن. وكلما تدهور الوضع، يصبح من الضروري أن يتحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لدعم الشعب اليمني.

أجريت تقييمات جديدة تجعل من الضروري زيادة مجموع التمويل اللازم لليمن.

ليبيا: التحديات الإنسانية لا تزال قائمة في المرحلة الانتقالية

أدت الإنتفاضة الشعبية في ليبيا في فبراير/شباط ٢٠١١ إلى نزاع واسع النطاق في البلاد خلق إحتياجات إنسانية كبيرة. وعبر ما يقدر بـ ٧٩٠،٠٠٠ من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من الحدود الليبية إلى دول الأخرى، وخاصة تونس ومصر، هربا من أعمال العنف.[٣] وتطلبت أزمة الهجرة والنزوح التي تلت ذلك إستجابة إنسانية واسعة النطاق. وقامت وكالات الإغاثة بإجلاء المهاجرين ودعمهم، جنبا إلى جنب مع المجتمعات المضيفة، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية. وحين إشتدت حدة الصراع، كان الشغل الشاغل الإنساني هو حماية المتضررين من الأذى. فقدت المؤسسات المحلية قدرتها على الإستجابة بشكل كامل وركزت الإستجابة الإنسانية على تقديم المساعدة لمجموعات من جرحى الحرب ، والمشردين على المدى القصير والأقليات التي كانت تحت التهديد.

أحد سكان تاورغي يقف أمام جدران منزله الذي مزقه الرصاص ودمر جزئيا خلال الإشتباكات. الصورة: زهرة مولو/ شبكة الأنباء الإنسانية

مع نهاية عام ٢٠١١ كان النداء الإنساني للأزمة الليبية قد تلقى ٨٢ في المائة من التمويل المطلوب، أو ما مجموعه ٢٧٦ مليون دولار أمريكي. كما قدمت الجهات المانحة كم كبير من التبرعات العينية والتمويل

لمشروعات خارج النداء، بلغت ما مجموعه ١٨١ مليون دولار أمريكي. وبذلك يصل مجموع التمويل الإنساني المسجلة بالنسبة لأزمة ليبيا في عام ٢٠١١ إلى ٤٥٧ مليون دولار.

عمليات الإنتقال من المرحلة الإنسانية نادرا ما تلتزم بخط معين

وعموما، إتسمت الأزمة الإنسانية في البلاد بأنها تطورت وبلغت ذروتها وتراجعت بسرعة، مع تحسن الأوضاع في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ عندما بدأ القتال يتراجع. وقد أبدى المجلس الوطني الانتقالي (NTC)، وكذلك للشعب الليبي بشكل عام، مرونة وقدرة كبيرة على تلبية معظم الإحتياجات الإنسانية. وقد تلى ذلك قيام المجتمع الدولي بوضع أوليات جهوده فيما يتعلق بدعم عملية التحول السياسي بقيادة ليبية. وإستتبع هذا دعم الجهود الوطنية في تعزيز سيادة القانون، وتعزيز الحوار السياسي الشامل، والبدء في صياغة الدستور والعملية الإنتخابية، وبناء قدرات وآليات تواصل مؤسسات الدولة ودعم الإنتعاش الاقتصادي والتنمية.

المراحل الانتقالية بعد النزاعات نادرا ما تلتزم بخط معين. ففي أكثر الأحيان، لا يمكن التقدم في عمليات التنمية والأمن والعملية السياسية جنبا إلى جنب مع استمرار العنف والإحتياجات الإنسانية.

ومع ذلك، فإن الدرس الأساسي من سياقات ما بعد الصراع هو أن هذه المراحل الانتقالية نادرا ما تتبع مسار محدد. ففي أكثر الأحيان، لا يمكن التقدم في عمليات التنمية والأمن والعملية السياسية جنبا إلى جنب مع استمرار العنف والإحتياجات الإنسانية. وقد تم إقرار ذلك في خطة العمل الإنسانية المشتركة لعام ٢٠١١ . وفي حين أنه جرى تصميم خطة العمل المعنية بهدف الإنهاء التدريجي لإنشطة الإغاثة واسعة النطاق مع نهاية عام ٢٠١١، فمن المتوقع أن تبقى الإحتياجات الإنسانية ومن الضروري أن يتم معالجتها في عام ٢٠١٢.

إستمرار حالة إنعدام الأمن ووضع إنساني هش

اعتبارا من يونيو/حزيران عام ٢٠١٢، هناك ما يقدر بـ ٦٥،٠٠٠ - ٨٠،٠٠٠ من النازحين يتركزون في المناطق الحضرية الرئيسية. وتفيد التقارير أن غالبية النازحين من سكان توارغة وغيرها من المواقع التي توجد بها نسبة عالية من الأقليات (مثال: جبال نفوسة) . وهم يقيمون أساسا في المباني والخيمات العامة أو مع أسر مضيفة، وينظر إليهم على أنهم موالون للنظام السابق. وبالتالي، فهم لا يستطيعون العودة بسبب مخاوف على سلامتهم وأمنهم ويحتاجون إلى الحماية والمساعدة الصحية والتعليم.

وعلاوة على ذلك، هناك عدد كبير من المهاجرين الرحالة، وكثير منهم يقيمون في مراكز الإعتقال في ظروف سيئة للغاية، نظرا لعدم قدرة السلطات المحلية على تلبية إحتياجاتهم بشكل كافي وهناك تقارير عن إستغلال العمالة. وقد إضطرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) و جمعية الهلال الأحمر الليبي مؤخرا للتدخل في أحد المراكز في الجنوب الغربي من البلاد، وتوفير الطرود الغذائية ومواد أساسية أخرى لأكثر من ١٠٠٠ مهاجر.[٤]

لا تزال هناك تحديات إنسانية في ليبيا تتعلق بالنازحين والمهاجرين، والذخائر غير المنفجرة واستمرار إنعدام الأمن في أجزاء من البلاد.

ليبيا لا تزال تواجه أيضا مجموعة واسعة من التحديات فيما يتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات وإنتشار الأسلحة النووية في أعقاب نزاع عام ٢٠١١. ويتواصل العثور على الذخائر غير المنفجرة في المنازل والمزارع والأماكن العامة الأخرى، مما يشكل تهديدات خطيرة للسكان المدنيين، بما في ذلك الوفيات والإصابات الخطيرة. وعلاوة على ذلك، أدى التصعيد في المواجهات بين الجماعات المسلحة المختلفة في الشهر الماضي إلى إنعدام الأمن في أجزاء من البلاد، مما خلف العديد من القتلى والجرحى وأجبر المئات على الفرار من ديارهم. وفي إحدى المواجهات التي وقعت في ١٩ يونيو/حزيران، شرد ٦٠٠ شخص جراء إشتباكات وقعت في جبال نفوسة مما إضطرهم إلى البحث عن مأوى في المدارس المحلية.[٥]

الحاجة إلى بناء القدرات والتأهب

لعبت السلطات الليبية ومنظمات المجتمع المدني دورا مهما في الحد من وسد الإحتياجات الإنسانية في ذروة الصراع. وليبيا، كدولة ذات الدخل المتوسط، لديها أيضا موارد كبيرة وهياكل إجتماعية وصحية تعمل بشكل جيد نسبيا. ومن ثم، يتعين على المجتمع الإنساني الدولي أن يدعم القدرات المحلية للإستجابة، علاوة على تقديم المساعدات إلى من هم أكثر تعرضا للمخاطر، ووفقا لإستراتيجية الخروج لعام٢٠١١ الواردة في خطة العمل الإنسانية المشتركة. ويستلزم هذا الأمر بناء قدرات الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية (LibAid) وغيرها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف التركيز على الإهتمامات ذات الأولوية، وعلى نطاق أوسع تطوير المهارات اللازمة لتقييم الإحتياجات، وتنسيق الجهات الفاعلة الإنسانية، وتقديم المساعدة ووضع خطط طوارئ لزيادة محتملة في الإحتياجات الإنسانية في المستقبل القريب.

نشرة التمويل الإنساني الإقليمي (30 يونيو/حزيران 2012)

OCHA

لمحة عامة عن الموقف

١ تلقت النداءات الموحدة والعاجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 658 مليون دولار أمريكي. وكان أكبر المتلقين اليمن، بعد حصوله على 229 مليون دولار أمريكي وتليه الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد تلقيها 208 مليون دولار أمريكي. وفي مجموعها، تم تغطية النداءات بنسبة 34% مع نسبة عجز قدرها 66%.

٢ بلغت الإحتياجات اللازمة لخطة الإستجابة الإقليمية المعنية بسوريا إجمالي مبلغ 193.2 مليون دولار أمريكي. وتشمل الخطة تركيا ولبنان والأردن والعراق و حتى الآن تم تمويلها بنسبة 26%.

٣ في عام 2012، ساهمت سبع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالأموال لصالح نداءات إنسانية في مختلف أنحاء العالم. بلغ مجموع المساهمات 43 مليون دولارا أمريكيا وذهبت إلى أكثر من 20 بلدا. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكبر المانحين ، من خلال تقديم مساهمات بلغت في مجموعها أكثر من 27 مليون دولار أمريكي. وكان أكبر المتلقين الصومال ولبنان والأردن، نظرا لتلقيهم مجتمعين أكثر من 27 مليون دولار أمريكي.

٤ وزع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبالغ تمويلية على ست دول في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2012 . وكانت باكستان أكبر المتلقين بعد حصولها على 26.8 مليون دولار أمريكي، تلتها سوريا التي تلقت 20.7 مليون دولار أمريكي. قدمت ثماني دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال مساهمات أو تعهدات للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عام 2012. ويشمل هذا أفغانستان، ومصر، والكويت، وباكستان، وقطر، والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

إجمالي التغطية التمويلية والثغرات حسب النداءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 2012 [1]

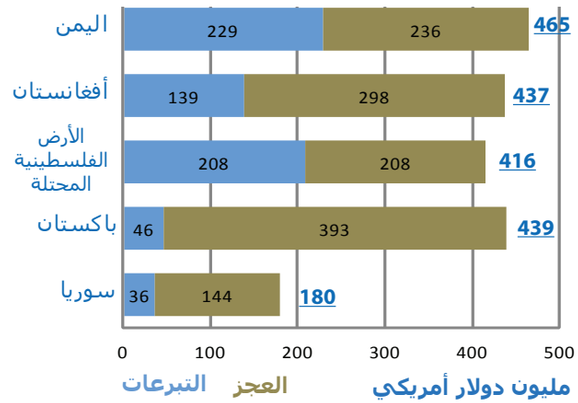

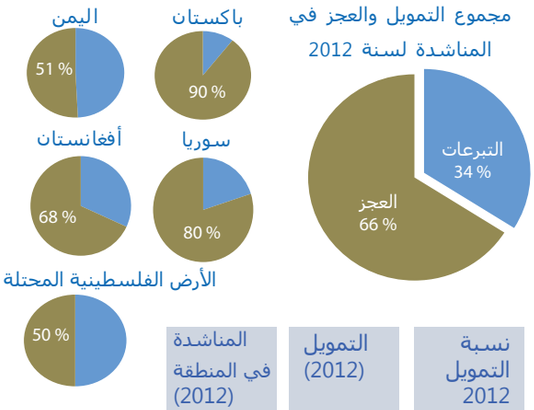

نسبة التمويل 2012	التمويل (2012)	المناشدة في المنطقة (2012)
34 %	658 m	1.9 bn

التغطية التمويلية لخطة الإستجابة الإقليمية المعنية بسوريا والعجز – 2012 (بالمليون دولار الأمريكي) [2]

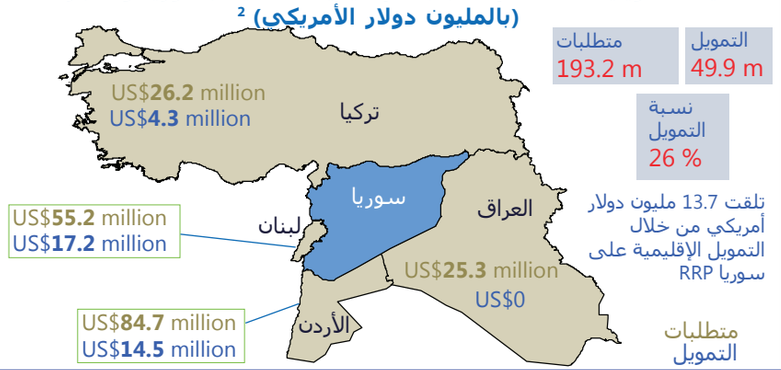

التمويل	متطلبات
49.9 m	193.2 m

نسبة التمويل 26 %

تلقت 13.7 مليون دولار أمريكي من خلال التمويل الإقليمية على سوريا RRP

متطلبات التمويل

تدفق المساعدات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حسب بلد التلقي، 2012 (بالمليون دولار الأمريكي) [4]

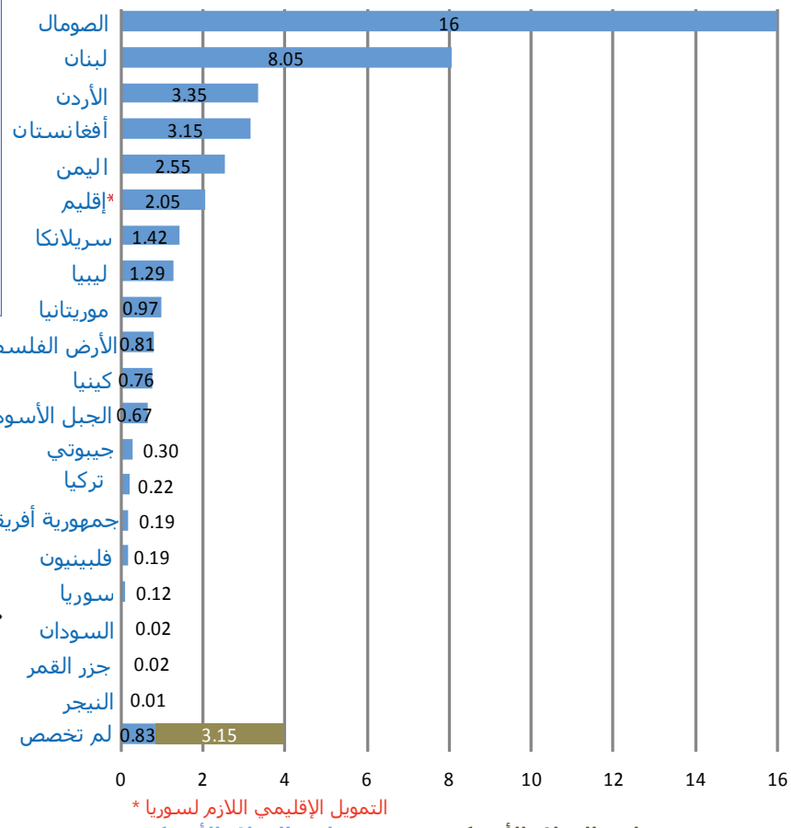

تدفق المساعدات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حسب الجهة المانحة، 2012 (بالمليون دولار الأمريكي) [3]

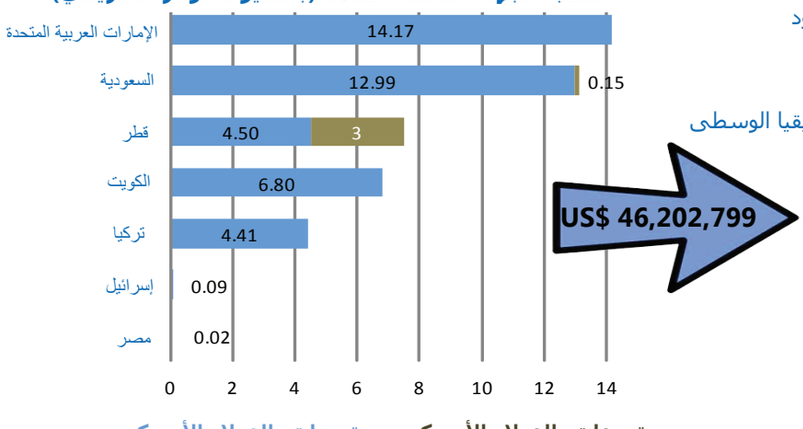

US$ 46,202,799

مخصصات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارىء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2012 (بالمليون دولار الأمريكي) [5]

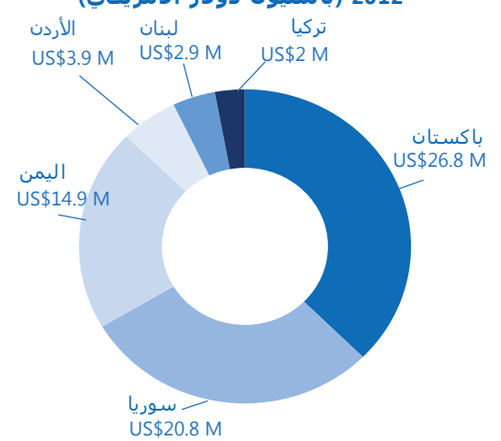

مساهمات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للصندوق المركزي لمواجهة الطوارىء في عام 2012 - دولار الأمريكي

الدولة	المدفوع	وتعهدت
قطر	-	3,000,000
الكويت	550,000	-
تركيا	200,000	-
السعودية	-	150,000
الإمارات العربية المتحدة	-	50,000
مصر	15,000	-
باكستان	10,000	-
أفغانستان	1,000	-

Notes: 1. Funding information: OCHA FTS, as of 30th June 2012, all changes are reflected on http://fts.unocha.org
2. Revised Syria Regional Response Plan June 2012
3 - 4. OCHA FTS
5. CERF funding information: http://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=Pooled-SummaryPoolFunds

في سطور

الإجتماع المشترك بين الوكالات للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن التأهب والإستجابة للطوارىء

قام الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واليونيسيف بالإستضافة المشتركة للإجتماع نصف السنوي الـ ١٢ في عمان، الأردن (١٨-١٩ يونيو ٢٠١٢) للمجموعة المشتركة بين الوكالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعنية بالتأهب والإستجابة للطوارىء. وإستعرض الإجتماع الأوضاع الإنسانية في البلدان ذات الأولوية القصوى (الأردن ولبنان وسوريا واليمن)، وناقش جدول أعمال التحويلي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. كما إستعرض التقدم الذي تم إحرازه بشأن تنفيذ حزمة الحد الأدنى من التأهب (MPP) في المنطقة، وشدد على تعزيز التنسيق فيما يخص التواصل مع الهيئات الحكومية المشتركة وبحث المبادرات الحالية للحد من مخاطر الكوارث.

وفيما يلي النتائج الرئيسية للإجتماع :

- الاتفاق على تشكيل فريق عمل لمراجعة خطة عمل مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضمان تناغمها مع تنفيذ جدول الأعمال التحويلي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- الاتفاق على دعم التخطيط للطوارىء وتدريبات المحاكاة في البلدان ذات الأولوية القصوى.
- الإلتزام بتحسين رصد حزمة الحد الأدنى من التأهب وتواصل مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين مثل جامعة الدول العربية.
- الإلتزام بدعم الدول الأعضاء في استكمال متطلباتهم الخاصة بتقديم التقارير لإطار عمل هيوغو (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) بشأن القدرة على التكيف والحد من أخطار الكوارث.

وحضر الإجتماع ٣٨ من ممثلي وكالات الأمم المتحدة، واثنتان من المنظمات المانحة، وخمسة مكاتب إقليمية لمنظمات غير حكومية، واثنتان من وكالات التعاون التقني. وسيعقد الاجتماع المقبل للمجموعة المشتركة بين الوكالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نوفمبر/ تشرين الثاني وستستضيفه منظمة أوكسفام في القاهرة، مصر.

---

[1] http://www.wfp.org/content/yemen-comprehensive-food-security-survey-2012
[2] Humanitarian Outcomes (2012), Aid Worker Security Database, www.aidworkersecurity.org
[3] Aghazarm, C. et al. (2012), Migrants Caught in Crisis: The IOM Experience in Libya, IOM: Geneva.
[4] ICRC New Release, Libya: aid for migrants in the south (07-03-2012) http://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2012/libya-news-2012-07-03.htm
[5] ICRC Operational Update, Libya: urgent aid to displaced and wounded people (06-21-2012) http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/libya-update-2012-06-21.htm

للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بـ :

سمير الهواري، مسؤول الشؤون الإنسانية elhawary@un.org, Tel. (+20) 106 665 0625

النشرات الإنسانية لأوتشا متوفرة على: http://ochaonline.un.org/romena | www.unocha.org | www.reliefweb.int